

مشاركة النساء في صنع القرار بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط:

أ.ة. يسرى فراوس

بيروت 16-17 أبريل 2019

- نبذة عن واقع النساء في الحياة السياسية
- الديناميكيات والأدوات التي سمحت
بطفرة نسبية.
- العوائق التي تحيط بالمشاركة الفعالة
للنساء في صنع القرار والمشاركة في
الحياة السياسية.

السياق العام

● مثلت انتفاضات عدد من الشعوب العربية منذ سنة **2011 دفعا** حقيقيا لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وتدعيم ولوجهن إلى مواقع القرار. فسواء في البلدان التي عاشت ثورات أو تلك التي شهدت تحركات مواطنة واسعة تم اتخاذ حزمة من الإجراءات لتعزيز حضور النساء في الأطر السياسية سواء تلك **التقليدية** (الهيئات التأسيسية، البرلمانات، الحكومات، الأحزاب السياسية، القضاء...) أو **غير التقليدية** مثل المشاركة في محادثات السلام في سوريا، الانتفاضات الشعبية مثلما يحصل حاليا في السودان والجزائر... وتعززت آليات تشريك النساء في صناعة القرار حيث أن أكثر من نصف بلدان المنطقة يعتمد نظام المساواة الداعمة (الكوتا أو التنافس) في سبيل ذلك (13 دولة من ضمن الـ 22 في المنطقة/ دوليا اعتمدت 100 دولة أنظمة الحصص).

● رغم الفرص التي توفرت من المهم التأكيد على أنها تتدرج في إطار **مساع طفيفة ومحتشمة** لتقليص الفجوات وتظل بالتالي بعيدة عن أهداف المساواة التامة والفعلية للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والعامة على الرغم من انخراط النساء المتزايد في العمل المدني والسياسي والشأن العام (فمتوسط نسبة الإناث الأعضاء في البرلمان على الصعيد الإقليمي 19% وهو أدنى من المتوسط العالمي (23%) وتحتل أربعة بلدان من المنطقة العربية (الكويت، لبنان، عُمان، قطر) أدنى المراتب العالمية في مجال التمكين السياسي للمرأة على صعيد المؤشر الفرعي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مؤشر يقيس نسبة النساء مقارنة بالرجال في المناصب الوزارية والبرلمانية. (التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية-الأسكوا، 2017). تعود هذه النسب الضعيفة إلى عدد من المعوقات السياسية والهيكلية والثقافية ما يتجه معه اتخاذ جملة من التدابير على المدى العاجل وأخرى متوسطة المدى.

نبذة عن واقع مشاركة النساء في الحياة السياسية: نحو تشكيل الأقلية السياسية المعطلة في السلطة التشريعية

- ارتفاع ملحوظ في **نسبة النساء في البرلمانات العربية** (19 بالمائة): يعني أن المعدل قد مرّ إلى ثلاثة أضعافه (عام 2004 كانت هذه النسبة في حدود 6المائة): بلغت الجزائر أعلى نسبة في المنطقة (32 بالمائة) إلى حدود 2016 ثم تراجعَت إلى 26 بالمائة في انتخابات 2017 بفعل تغيير النظام الانتخابي. تونس 30% أي ثلث البرلمان. في المغرب تضاعفت هذه النسبة من 11 إلى 21 بالمائة، وفي الصومال ارتفعت من 7 إلى 14 في المائة.
- وصول النساء إلى **مناصب عليا في البرلمانات**: حققت الإمارات العربية المتحدة، نقلة نوعية من حيث انخراط النساء في عدد من المجالات بينها التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية. فالنساء ممثلات بحوالي 25% من المجلس الوطني الاتحادي وهو هيئة استشارية (نصف أعضائها معينون والنصف الآخر منتخب) تبدي رأيها في مشاريع القوانين التي يعرضها عليها مجلس وزراء الإمارات. وفي عام 2015 عيّنت امرأة إماراتية كرئيسة للمجلس الوطني الاتحادي.
- وصول النساء إلى تحقيق نسبة 30 بالمائة يعني أنهن قادرات على تعطيل مشاريع قوانين ما وبناء تحالفات لتمرير أخرى وهو ما يبقى رهين تصرفن ككتلة نسائية لمتجانسة ديها أجندة لتدعيم حقوق النساء بمعزل عن الانضباط للأجندات الحزبية.

نبذة عن واقع النساء في الحياة السياسية: ارتفاع طفيف في تواجد النساء صلب السلطة التنفيذية والقضائية

- على مستوى **السلطة التنفيذية**: من خلال ارتفاع عدد الحقائب الوزارية التي تسند للنساء (ثلث حكومة موريتانيا) مع تنويع بسيط في هذه الحقائب خارج الأدوار التقليدية (المرأة والتعليم والصحة) لمنح النساء حقائب أشد تأثيرا (وزارة المالية ووزارة التشغيل في تونس، وزارة التعاون الدولي في مصر) دون وصول النساء إلى الوزارات السيادية (الداخلية، الخارجية، الدفاع، العدل...).
- طبعا حافظت بلدان عربية كثيرة على حرمان النساء من تقلد الحقائب الوزارية كالعربية السعودية وجزر القمر.
- **في سلك القضاء**: ثلث القضاة في الجزائر نساء وفي تونس تقارب النسبة الثلث بينما تقلدت قاضية أردنية أعلى هرم السلك القضائي في سبتمبر 2017 وكذلك عينت أعتى بلدان الممانعة الذكورية أي العربية السعودية امرأة كقاضية تجارية (سنة 2016).

النساء والحكم المحلي:

- عرفت تونس انتخابات محلية في ماي 2018 أفضت إلى وجود 47 بالمائة من النساء كعضوات للمجالس البلدية (المحليات) وهي نسبة تقارب النصف بفضل تطبيق التناسف العمودي والأفقي في القانون الانتخابي (أهداف بيجين تشجع على نسبة لا تقل عن 30 بالمائة). تتقلد اليوم امرأة منصب رئاسة أكبر بلدية في تونس وهي بلدية العاصمة (العراق حققت ذلك سنة 2015) وتنتمي إلى حزب النهضة الإسلامي بينما لا تتجاوز نسبة النساء رئيسات البلديات على المستوى الوطني العشرين في المائة.
- في العربية السعودية وبعد إتاحة الحق في الترشح للنساء (سنة 2015)، أجريت انتخابات بلدية سمحت بوصول 21 امرأة (من 1395 عضو مجلس محلي).
- عموما لا يزال تواجد النساء في المحليات ضعيفا في المنطقة ومنخفضا جدا في مستوى رئاسة المجالس المحلية خاصة بالمدن الكبرى .

الديناميكيات التي ساهمت في هذه الطفرة

بالنسبة للأنظمة:

- محاولة تجاوز الوصم والضغط الدولي ورغبة بعض قادة في المنطقة في تخفيف عبء الانتقادات الدولية في علاقة بوضع النساء وتجسيد الجزء الأقل تكلفة من التزاماتها الدولية خاصة وأن أغلب بلداننا قد صادقت على السيداو (بلدان الخليج خاصة).
- تلميع صورة بعض الأنظمة لتخفيف الضغط الداخلي عليها عبر ارتفاع أصوات المطالبة بالحرريات العامة والفردية وبأنظمة ديمقراطية وأنظمة محاسبة من أجل انتهاكات حقوق الإنسان والفساد وسوء تدبير الشأن العام (مصر، الجزائر، السودان..).
- الانخراط في سياق عالمي يسمح في اليوم بإشعاع للدول التي تحقق مكتسبات في مجال حقوق النساء (المغرب 1 وتونس...)

كسب ود النساء ككتلة انتخابية هامة ومؤثرة (تونس).



● **الديناميكيات الأخرى: الدور الحيوي اليقظ والضابط للمنظمات النسوية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان:**

● النساء في بعض بلدان المنطقة **انخرطن في الحراك الثوري** ودعمته الأمر الذي أكسب نضالاتهن مشروعية كانت مفقودة بسبب القمع والشيطنة السياسية من قبل أنظمة الاستبداد وخلق حولهن حزاما مساندا لولوجهن لمواقع القرار ومشاركتهن بشكل أوسع في عمليات الانتقال نحو الديمقراطية أو على الأقل قاص من جبهات الممانعة.

● النساء في بعض بلدان المنطقة مثل تونس ومصر واليمن شاركن في **عمليات صياغة الدساتير** الوطنية، التي كانت في السابق حكرا على الرجال (الدستور التونسي لدولة الاستقلال كتب سنة 1959 من قبل الرجال فقط). وهو ما مكن من فرض أسس دستورية تعزز المساواة بين الجنسين وحماية النساء من العنف والمشاركة السياسية للنساء (مثال: دور الحركة النسوية المصرية من خلال المشاركة بأهم المبادرات المقدمة من مجموعة تحالفات نسوية مصرية تحت عنوان "وثيقة تحالف المنظمات النسوية، وثيقة المساواة في الحقوق والحريات، وثيقة المرأة المصرية ودستور الثورة، بالإضافة إلى ورقة عمل مجموعة عمل النساء والدستور الأمر الذي سمح بدسترة مبدأ المساواة <https://www.nazra.org/sites/nazra/files/attachments/-2016.pdf> وأكد الدستور على حقوق النساء في المشاركة السياسية من خلال إقرار حقها في الانتخاب والترشح لكل من المجالس النيابية والتشريعية ورئاسة الجمهورية، وتم تخصيص ربع مقاعد المجالس المحلية للنساء على مستوى المحافظات المصرية) وقدرتها على التحالف والتفاوض من أجل فرض الحقوق الإنسانية للنساء.

● الحركة النسوية في بلدان المنطقة استطاعت خاصة في سياقات الانتقال الديمقراطي **فرض أنظمة انتخابية تساهم في ولوج النساء إلى مراكز القرار** (التمثيل النسبي - في سنة 2007، كان المتوسط العالمي للمقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة في نظم التمثيل النسبي يبلغ 20,7% مقارنة بمتوسط عالمي قدره 13,3% في النظم الأخرى-، اعتماد الكوتا مع أو بدون جزاءات، التناصف، التناصف الأفقي والعمودي مع جزاءات...)

معطلات عجلة التاريخ: حتى سقوط الأنظمة لا يسقط الذكورية وأحيانا يقويها

- العوامل البنيوية راسخة في المجتمع: تقديس القوامة والولاية في كل أوجه الحياة سواء الخاصة أو العامة، التقسيم التمييزي للأدوار، أسلمة المجتمعات



العوامل الهيكلية التي ترسخها الأنظمة والفاعلين السياسيين

- الانغلاق السياسي والقمع لترهيب المواطنين والمواطنين والاستتار بالسلطة (استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بأشكال عنف خصوصية مثل العنف الجنسي...م : العربية السعودية والجزائر حديثا- محاصرة المعارضة والمنظمات بما فيها النسوية- مصر...).
- التطبيع مع الإسلام السياسي ومغازلته بالتضحية باستحقاقات النساء أو توظيفه لخلق مناخ لا يشجع على المواطنة الفعالة ويرسخ فكرة عدم توفر بيئة آمنة لمشاركة النساء في الحياة العامة.
- التوظيف السياسي لمطالب الحركة النسوية بما يفقدها مصداقيتها لدى الجمهور ويحضرها في الدعاية السياسية أو المزايمة الانتخابية.
- التمييز القانوني تحت مسميات الهوية أو الحفاظ على مشاعر الأغلبية المفترضة وبالتالي عدم الوفاء بالتعهدات الدولية والوطنية ويصل ذلك إلى حد منع وصول النساء إلى عدد من المناصب أو خاصة عبر المحافظة على التوزيع الهرمي للسلطة داخل الأسرة بما ينتج عنه عبر مدونات الأسرة والأحوال الشخصية من توزيع هرمي للدوار أيضا في الفضاء العام (رئاسة العائلة، الولاية، الجنسية، الحضانة...).
- تفكير النساء وعدم قدرتهن على خوض التنافس السياسي (الميراث، العمل الهش، عدم تثمين العمل المنزلي ماديا، اللامساواة في الأجور...).
- استشراف العنف ضد النساء بما في ذلك في الحياة العامة دون وجود آليات حماية فعالة.
- عدم تحمل الأحزاب السياسية دورها لاستقطاب النساء (تبني خطاب نسوي، برنامج وخطاب يضع صلب اهتماماته قضايا النساء، آليات داعمة للمساواة في الهياكل التسييرية، برامج تكهين وتدريب...).

يا نساء المنطقة...

إلى الحكم

شكرا